

أعتبر هورين أن هدف العلم السياسي هو الدراسة للأحداث والظواهر السياسية بذاتها ولذاتها والقانون الدستوري هو الإحاطة القانونية بهذه الظواهر ، فالعلم السياسي يتولى البحث فيما هو كائن أما القانون الدستوري في البحث فيما يجب أن يكون